





المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ودعم عمل النيابة العامة المصرية في اطار عملية الوقاية من الجريمة

ورقة من اعداد

أ. د. نجوى أمين الفوال

مدير المركز



انشاء المركز عام 1955 كمعهد قومي للبحوث الجنائية ودلالاته

انشاء المركز بعد 3 سنوات فقط من قيام الثورة المصرية كحجر زاوية في تطبيق فلسفة الثورة المصرية (ضمن منظومة مراكز بحثية أخرى) من أجل الاعتماد على العلم في تغيير المجتمع، وإعطاء دفعة للعلم الاجتماعي وربطه بقضايا المجتمع.



تحديد القانون لاختصاصات هذا المعهد (المركز) فيما يلي:

- البحث فى شئون الجريمة والعقاب، بما فى ذلك عوامل الجريمة والوقاية منها، وكشف الجرائم ومعاملة المذنبين .
- التعليم والتدريب والإعداد فى النواحي النظرية والعملية.
- تنسيق الجهود التى تبذلها الجهات الحكومية وغيرها فى مصر، لمكافحة الجريمة بالطرق الوقائية والجزائية.
- وضع الأسس العلمية اللازمة لوضع سياسة تتعلق بالجريمة والعقاب.



القرار الجمهورى بالقانون رقم 221 لسنة 1955 بإعادة تنظيم المعهد ليصبح المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

- توسيع اختصاصات المركز من الدائرة الضيقة للبحث فى شئون "الجريمة والعقاب" الى البحث فى "المسائل الاجتماعية المتصلة بسائر مقومات المجتمع العربى، والمشاكل التى يعانيتها"
- تعكس هذه الاختصاصات اتساع نطاق عمل المركز من مجرد البحث فى الظاهرة الجنائية، الى البحث فى المسألة الاجتماعية بكل فروعها وأبعادها، ومنها البعد الجنائى.



اهتمام المركز الأصيل بالربط بين الظاهرة الاجرامية وعواملها الاجتماعية

- النظر الى الجريمة باعتبارها نتاج لظروف اجتماعية.
- اعتماد المدخل متعدد التخصصات فى دراسة الظاهرة الاجرامية، وتشكيل فرق بحثية من تخصصات جنائية – نفسية – اجتماعية فى دراستها.
- التركيز على البحوث الامبريقية (الميدانية)، التى تسبر غور المجتمع المصرى، وتكشف ما به من مشكلات وتناقضات مفرزة للجريمة.
- الاهتمام باستقصاء ورصد التغيرات التى تلحق بالجريمة ونوعيتها، فى ظل ما يعترى المجتمع من تغير اجتماعى مستمر ومتلاحق.



تجربة المركز فى عملية ترشيد صنع السياسات أولاً: تجسير الفجوة بين البحوث الاجتماعية والجنائية وصانع القرار

- تشكيل مجلس ادارة المركز من نخبة من المسؤولين التنفيذيين و الأكاديميين و المشرعين.
- مشاركة التنفيذيين من مواقع مختلفة فى الفريق البحثى منذ بدايات البحث الأولى (مرحلة وضع الخطة البحثية وتحديد الأهداف و التساؤلات التى يسعى الى الاجابة عنها)، وفى تحليل النتائج، وكتابة التقرير النهائى لها.
- مشاركة صانع القرار فى ندوات المركز وحلقاته النقاشية، ومؤتمراته السنوية.
- اعداد تقرير تنفيذى مختصر عن كل تقرير بحثى أجراه المركز يحمل أهم النتائج وكيفية الاستفادة منها.



ثانياً: نماذج لبعض المشروعات البحثية التي تسلط الضوء على دور المركز في صنع السياسة الجنائية

- بحث تعاطي الحشيش في مصر (1957)، وتطوره الى البرنامج الدائم لبحوث المخدرات منذ 1977.
- ظاهرة الثأر في صعيد مصر (1965)
- دراسة أوضاع المؤسسات العقابية في مصر
- ظاهرة أطفال الشوارع
- جرائم الائتمان المصرفي
- استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاء



نماذج لبعض المشروعات البحثية للمركز

- معايير تقدير الجرائم الجنائية
- ظاهرة البلطجة في المجتمع المصري
- أساليب معاملة الأطفال المنحرفين و المعرضين للانحراف
- العنف داخل الأسرة المصرية
- النساء مرتكبات جرائم القتل العمدى
- الغرامة كبديل للحبس قصير المدة
- العنف فى الحياة اليومية



نماذج لبحوث تمت استجابة لمبادرات من صانع القرار

- استطلاع الرأى فى مشروع القانون بتعديل بعض أحكام قانون رقم 182 لسنة 1960، فى شأن مكافحة المخدرات (1989) (وزارة العدل)
- استطلاع رأى النخبة المتخصصة فى تعديل بعض أحكام القانون رقم 122 لسنة 1989 فى شأن مكافحة المخدرات (2004) (وزارة العدل)
- الهجرة غير الشرعية للشباب المصرى الى جنوب أوروبا (وزارة الداخلية)
- المساواة أمام القضاء (1991) (وبناء عليه تم تعديل قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996).
- تقييم المؤسسة العقابية للأحداث بالمرج. (وزارة الشؤون الاجتماعية)
- المشروع البحثى حول "ثقافة المخدرات فى المجتمع المصرى" (2003-2005) (المجلس القومى لمكافحة الادمان)
- تقييم مواجهة التشريعية لظاهرة التسول (وزارة الداخلية)
- حوادث المرور فى المجتمع المصرى (وزارة الداخلية)



دور المركز فى تدريب وتطوير قدرات أعضاء النيابة العامة

فى إطار أهداف المركز الخاصة بالعمل على خلق
كوادر قادرة على التعامل مع كافة الظواهر
والمتغيرات الاجتماعية والجنائية، تأتي الدورات
التدريبية لأعضاء النيابة العامة – ضمن منظومة
البرامج التدريبية للمركز - من أجل تطوير قدراتهم
فى التعامل مع الظاهرة الإجرامية، والإلمام بكافة
أبعادها المجتمعية.



الأهداف التي تسعى لتحقيقها برامج تدريب أعضاء النيابة العامة

- تدعيم خلفية أعضاء النيابة بالمعلومات والتطورات في مجال كشف الجريمة ومكافحتها ، والعمل على احاطتهم بالجديد في الأساليب القضائية في مراحل التحقيق والمحاكمة.
- تزويد الدارسين بالقضايا والمعلومات التي تدعم خلفيتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية، والمتصلة بمجال عملهم.
- صقل وتعزيز خبرة أعضاء النيابة بالموضوعات المتصلة بحقوق الانسان، في كافة مراحل عملهم.
- خلق كوادر على مستوى المسئولية و الكفاءة العلمية والعملية، على وعى بواقع المجتمع المصرى وتحدياته.



تطور تدريب أعضاء النيابة بالمركز

المرحلة الأولى : البرنامج التدريبي في العلوم الجنائية
وكشف الجريمة لوكلاء النيابة

أهداف البرنامج: الاطلاع على المبادئ الأساسية في العلوم
الجنائية بأبعادها النفسية والاجتماعية، والتدريب على تجارب
عملية في فنون التحقيق الجنائي.

مدة البرنامج: أربعة أشهر.

عدد الدورات : عقدت ثمان دورات تدريبية من هذا البرنامج،
اعتباراً من فبراير 1966، وحتى يناير 1981.



المرحلة الثانية: الدورات التثقيبية لأعضاء النيابة العامة (من 1993 وحتى الآن)

- أهداف الدورة التثقيبية:
- تدعيم خلفية الدارسين بالمعلومات والحقائق المتصلة بواقع المجتمع المصرى، وما يموج به من أحداث وتغيرات، وما يحيط به من أوضاع دولية وإقليمية تؤثر فى أوضاعه، والقضايا التى ينشغل بها.
- ومن ثم يسعى هذا البرنامج التدريبى الى ربط الدارسين بقضايا وطنهم، وخلق كوادر مسئولة وواعية بالمجتمع المصرى والتحديات التى تواجهه.



موضوعات الدورة التثقيبية لأعضاء النيابة العامة

- **موضوعات قانونية وقضائية:** وتتضمن التعريف بالمؤسسات القضائية واختصاصاتها، وفلسفة التشريع ازاء القضايا الأكثر الحاحا فى المجتمع (مثل الارهاب والمخدرات والبيئة وزرع الأعضاء البشرية والائتمان المصرفى وغيرها).
- **الاستراتيجيات العامة فى الدولة:** السياسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للدولة، ويتحدث عنها الوزراء المعنيون.
- **التاريخ الاجتماعى لمصر والشخصية المصرية.**
- **مصر والعالم الخارجى:** اقليميا ودوليا.
- **مؤسسات المجتمع المصرى :** السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتحديات التى تواجهها.



تّمية قدرات أعضاء النيابة من خلال الدورات التّشيطية

- تّمية القدرة على الحوار والمناقشة من خلال ما يعقد من حلقات نقاشية.
- تّمية القدرات اللغوية (العربية والإنجليزية)
- التدريب على استخدام الحاسب الآلى وبرامجه.
- تنظيم زيارات ميدانية لأهم المؤسسات التشريعية والتنفيذية فى الدولة، وإدارة الحوار مع مسئوليتها.



الملاحم التنظيمية للدورات التنشيطية

- ينتظم فى الدورات التنشيطية ما لا يزيد عن 25 دارسا من أعضاء النيابة العامة.
- تعقد دورتين من هذا البرنامج سنويا، مدة البرنامج 12 أسبوعا، بواقع خمسة أيام أسبوعيا، وثمان ساعات يوميا.
- يقوم الدارس بإعداد بحث منفرد فى احدى القضايا أو الاشكاليات القانونية التى يختارها، تحت اشراف قضائى وأكاديمى، وتعد له لجنة للمناقشة فى نهاية الدورة.
- تكافئ النيابة العامة الفائزين بالمراكز العشرة الأولى بجائزة مالية قيمة، وبمنح قصيرة الأجل للدراسة بالخارج.



الدورات المتخصصة لأعضاء النيابة العامة

- الدورة المتخصصة في جرائم الأموال العامة والفساد الوظيفي.
- الدورة المتخصصة في الأحوال الشخصية
- الدورة المتخصصة في محاكم الأسرة
- الدورة المتخصصة في الأحداث
- الدورة المتخصصة في جرائم المخدرات
- الدورة المتخصصة في جرائم البيئة